قواعد في العقيدة

في أسماء الله وصفاته المجيدة

- مَنَاهِجُ فَهْمٍ وَدَوَافِعُ وَهْمٍ-

-الطبعة الثانية-
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

قواعد في العقيدة
في
أسماء الله
وصفاته المجيدة

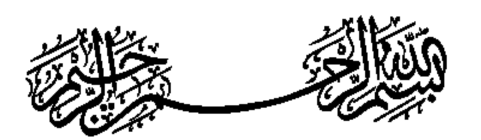
- مَنَاهِجُ فَهْمٍ وَدَوَافِعُ وَهْمٍ-

كتبها

أَبُو عَبْد الرَّحْمن

مُحَمَّدُ بنُ يُوسُف خَشَّان

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

أحمدُ الله وله المِنَّة علىٰ الحمد، وأعبُده خاضعًا لِعظمتِه صاغِرًا لجلالِه، لا إلهَ إلّا هو، أستغيثُ بالخالِقِ ووَحْيِهِ عن كُلِّ مَن يَزعُمُ أنّه سفيرٌ للحقِّ؛ وأعوذُ بهِ أنْ أَغترَّ بعقلِي لِيكونَ دليلي إليه، بعدَ أنْ خَصَّنِي بخطابٍ وعتاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ. ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ. فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[الانفطار:٦-٨]، وأستعيذُ به مِن التَّقليدِ وما فيه مِن إضاعةِ العَقل وإهدار النَّقل[1].

وبعد:

فلا يخفىٰ علىٰ كلِّ ذي بَصيرة ما للعقيدةِ من المنزلةِ السامِيةِ والمكانةِ العظيمةِ في الشريعةِ، فهي أصلُ الأصولِ، وعليها مدارُ

(١) «العقلية اللِّيبرالية» (ص١٧) للطريفي.

الوصولِ، وهي أسّ وأساسُ دعوةِ الرسولِ ﷺ فلا ينبغي -والحال كذلك- التهوينُ من شأنِها، أو التهاونُ في رِعايتها تعلّمًا وفهمًا وتعبُّدًا وحياطةً وحِراسةً، فهِي ركنُ هذا الدّين القويمِ، والتفريطُ فيها مُؤذِنٌ بفسادٍ عظيمٍ فلِذلك كان من أعلىٰ الواجباتِ علىٰ أهلِ العلمِ وطلابهِ الصادقينَ أن يسلُكوا سبيلَ المؤمنينَ من السلفِ الصالحِ في تقريرِ العقيدةِ الصحيحةِ، والذبّ عَنها، والذّودِ عن حِياضها بالحجةِ والبرهان، وبذلك يحصل واجب النّصرةِ لهذه العقيدة، لا سيَّما مع عمل القلب وهجرته إلىٰ الله، والنظر إلىٰ ما عنده، مع تركِ ما حرّم الله، وإصلاح العمل، وبذلك تكمل للعبدِ منزلة الصديقية والتي هي لازم معيَّة الربّ ونُصرته لعبدِه.

ولأجلِ ذلك، فقد جمعتُ هذه القواعد العقديَّة في صفات ربِّ البريَّة، والّتي هي منارات وأصول في رَسْم مَنهج الفَهم والتَّلقِّي الصَّحيح في هذا الباب، والذي سارَ عليه أئمَّةُ السُّنَّة وفُحول السَّلَف بسلسلةٍ مُتَّصِلَةٍ -خلفًا عن سلف-، لا تَقْبَلُ الانقِطاع أو الضَّياع مِن لَدُن سيِّد البشريَّة -عليه الصّلاة والسّلام- وحتّىٰ يومنا هذا.

ولا يفوتني أن أشكُر شيخَيَّ الحَبيبَيْن: علي الحلبي وعبد الله الموصلي، علىٰ ما أتحفاني به مِن مُلاحظات، فجزاهُما ربِّي خيرًا.

واللهُ المَسؤول أنْ يُوفِّقَ جميع المُسلِمين أنْ يعتقدُوا العقيدةَ الصَّحيحة، وأنْ يُجنِّبَهُم شرَّ البِدَع والضَّلالات والحمدُ لله، أوَّلًا وآخِرًا، وظاهِرًا، وباطِنًا.



▫ القاعدة الأولى

الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها[1]

وهذه قاعدة عظيمة لفهم نصوص الوحيين، وقد جرىٰ عليها وعلىٰ العمل بها الصحابة،والتابعون لهم بإحسان،حيثُ دلّ عليها استقراء نصوص الكتاب والسنة.

ومن المهم جدًا معرفته قبل بيان القاعدة هو بيان معنىٰ (**الظاهر**) فأقول:

المقصود (**بالظاهر**) هنا هو المعنىٰ الذي يتبادر إلىٰ الأفهام السليمة العارفة بلغة الخطاب، أو بعبارةٍ أخرىٰ هو: ما يتبادر إلىٰ الذهن من المعاني بحسب ما يقتضيه السياق أو تقتضيه القرائن، أو ما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة قد يكون لها معنًىٰ في

---

(١) مع وُجوب أنْ يكونَ هذا الظّاهر مُقيَّدًا ببيانِ الرَّسول ﷺ والصّحابة والتّابعين، لذلك ذمّ السَّلَفُ مَن تَمسَّك بما يَظهَرُ لهُ مِن القرآن مِن غير استدلالٍ ببيانِ الرَّسول والصَّحابة والتّابعين.

انظُر «الفتاوىٰ» (٧/ ٢٨٨).

سياق ومعنًى آخر في سياق آخر، كما قد يكون لها معنًى إذا أضيفت ويكون لها معنًى آخر إذا انقطعت عن الإضافة، وهكذا، وحتى لا يكون الكلام نظريًا عريًا عن التمثيل، أضرب على ذلك مثالين:

الأول: لو قال قائل: رأيت الأسد لفهم السامع أن المراد بالأسد هو الحيوان المعروف، لكنه لو قال: رأيت الأسد يحمل سيفًا مقتحمًا صفوف العدو، لفهم السامع أن المقصود هو رجل شجاع يُعمِل سيفه في العدو فكلمة (الأسد) هي هي لم تختلف لكن السياق هو الذي اختلف، وبالتالي اختلف المعنى تبعًا له، مع أن كلمة (الأسد) عند الإطلاق لا تدل إلا على الحيوان المعروف في حال تجردها عن القرائن والإضافات، وهو ما عبرنا عنه بـ (الظاهر) مع التنبيه على وُجوب معرفة الفرق بين ما نورده هنا الآن من معنى الظاهر، وبين معناه عند الأصوليين، فالظاهر هناك ليس له متعلق بالقرائن والسياق بل متعلقة ذات الكلمة كما لو قلت: (أسد) هكذا مجردة، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس، ويَبعُدُ

أن يراد به الرجل الشجاع مع احتمال اللفظ له [١].

الثاني: قوله -تعالىٰ-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢]، فلفظ الساقِ هنا جاء مجردًا عن الإضافة والتعريف، فهو لفظ مُنكَّر غير مضاف، فلم يقل ربنا سبحانه (الساق) -معرفةً- أو (ساقه) -مضافة-، فمع عدم التعريف أو الإضافة لا يظهر أن هذه الآية من آيات الصفات، فـ(ظاهر) معنىٰ **(الساق)** يوافق ما يُروَىٰ عن ابن عباس رضي الله عنه [٢] وطائفة من أن المراد به الشدة، أي أن الله -عزَّ وجلَّ- يكشف عن شدة وهولٍ عظيم في الآخرة فإذا تقرر ذلك وعلمت أن هذا هو (معنىٰ) (الساق) في الآية وذلك لتجردها عن

(١) انظر «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص٣٩٢-٣٩٣) للجيزاني.

(٢) ولمْ يثبُت هذا عنه رضي الله عنه مِن طريقٍ صحيحٍ موصولٍ وعلىٰ فرض صحته وثبوته فهو مِن باب التفسير، الذي يقتضيه ذِكر (السَّاق) علىٰ وَجه التّنكير. وانظُر بيان ذلك في «الرُّدود والتعقُّبات» (ص١١٣) لشيخِنا أبي عبيدة مشهور حسن، و«المنهل الرّقراق» (ص٨٥ - وما بعدها).

الإضافة والتعريف، علمت أيضًا بطلان قول: من يدعي أن هذا من الدلائل علىٰ ثبوت التأويل عن السلف، بل هذا كذبٌ عليهم -رحمهم الله- فابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما فسر وقال (بالظاهر)[١] الذي دل عليه سياق الآية، ومن قال من السلف بإثبات صفة الساق لله -عزَّ وجلَّ- إنما أثبتها بحديث أبي سعيد المتفق علىٰ صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل وفيه «**فيكشف الرب عن ساقه**»[٢]، وأما من قال من السلف بأن الآية من آيات الصفات فهو إنما قال ذلك حملًا لها علىٰ حديث أبي سعيد لا أنها مجردة تدل علىٰ ثبوت الصفة؛ فتنبه لهذا وليكن منك علىٰ بال..[٣].

ولذلك فقد قد دلت النصوص علىٰ وجوب إجراء النصوص

---

(١) انظُر (ص١١)

(٢) البخاري (٨/ ٨٤٦ - فتح) -واللَّفظُ له-، ومُسلم (٣/ ٣١ نووي).

(٣) ومِن هُنا تَعْلَم أنّ اختلاف السَّلَف في مسألتنا هذه هو اختلاف في فهم الدليل، وليس اختلافًا في المدلول، وهو إثبات صفة الساق لله -جلّ وعلا-، فاحفظ هذا، ولا تغتر بمن تذرّع بالاختلاف في الدليل للتلبيس والتوصل إلىٰ أنه اختلاف بين السلف في المدلول.

علىٰ ظاهرها دون تحريف سيَّما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها.

قال الله -عزَّ وجلَّ- : ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾[الشعراء:١٩٣] وقال -سبحانه-: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]، وقال -جل شأنه-: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزُّخرُف:٣]. وقد دلت هذه الآيات علىٰ وجوب فهم القرآن علىٰ ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي، إلا أن يمنع من ذلك الفهم دليل شرعي[1]، ومن المعلوم بداهةً أن الشارع متصف بكمال العلم وصدق الحديث، وقوة الفصاحة، وحسن البيان، وقصد الهدىٰ، وقد تكلم باللسان المفهوم لدىٰ المخاطبين، فوجب قبول كلامه وفهمه علىٰ ظاهره «فإنه يمتنع أشد الامتناع مع كمال علم المتكلم

---

(١) ومن ذلك: قوله -تعالىٰ-: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل:٩٨]، فقد يُفهم هنا أنّ (الظاهر) يقتضي: أن تكون الاستعاذة بعد القراءة، وهذا الظاهر -إن صحّ التعبير- متروكٌ لدليلٍ شرعيٍّ آخر وهو ما ثبت من فعل النبيّ ﷺ أنه كان يستعيذ عند شروعه بالقراءة. انظر «المجلىٰ شرح القواعد المثلىٰ» (ص ٢٢٤).

وفصاحته ونصحه أن يريد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته»[١].

فقول المتكلمين بأن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة، قول فاسد، واعتقاد كاسد، فلازم هذا نسبة النقص في كلام الله، إِمَّا من جهة صدق حديثه، أو حسن بيانه، أو كمال علمه، أو تمام نصحه، بل وفيه القدح في الرسول ﷺ من جهة علمه وبيانه أيضًا، «فيكون أولئك المحرفون للكلام عن مواضعه أعظم منه علمًا، وأشد نصحًا وأحسن بيانًا وتعبيرًا عن الحق، وهذا مما يُعلَم بطلانه بالضرورة عند الموافق والمخالف، فإن مخالفيه ﷺ لم يَشُكُّوا في أنه أفصح الخلق وأقدرهم علىٰ حُسن التعبير بما يطابق المعنىٰ ويخلصه من اللَّبْس والإشكال»[٢].

ولازم القول -كذلك- بأن ظواهر نصوص الصفات غير مرادةٍ أن يكون ظاهر نصوص الكتاب وكذا السنة سبيلًا إلىٰ الضلال[٣]، وموقعًا في التشبيه والتمثيل.

---

(١) احفظ هذا الكلام؛ فإنَّهُ نفيسٌ غايةً. وانظر «مختصر الصواعق» (١/ ٨٢).

(٢) انظر «مختصر الصواعق» (١/ ٨٠).

(٣) بل صرح الصاوي في حاشيته علىٰ «الجلالين» (٣/ ٩) بأن الأخذ=

- ولازمه كذلك أن يكون الله قد رمز إلىٰ ما يريد بيانه رمزًا وألغزه إلغازًا، فلا يفهم المعنىٰ المراد إلا بعد جهدٍ جهيد، ولطائفة قليلة من الناس دون عامّتهم.

- ولازمه أيضًا، أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلىٰ آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهلٌ يُنافي العلم، وإما كتمان لما وجب بثه وبيانه[1] وتأمَّل في هذه اللَّوازم جميعها تجد كل واحدٍ منها أشدَّ فسادًا من الآخر، فنسأل الله الثبات علىٰ السنة.

*** فإن قال قائل في نصوص الصفات: لا يجوز إجراؤها علىٰ ظاهرها لأن ظاهرها غير مراد أو لأنها توهم محالًا.**

=بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر، ولا شكّ أن هذا من أعظم الباطل، وأشدّه انتهاكًا لحرمة كتاب الله.

(١) يقولُ العلّامة عبدُ الرحمن المعلّمي اليماني كما في «مجموع آثاره» (٦/ ٢٩): «وقد قام البُرهان علىٰ وُجوب حَمل النُّصوص علىٰ ظواهرِها، إذ لو كان المُرادُ بها غير ظاهرها؛ لكانتْ كذبًا... وذلك مُحال».

فجوابه: أن يقال: ماذا تريد بالظاهر؟

* فإن أردت بـ (الظاهر) ما تدل عليه النصوص من المعاني اللائقة بالله -تعالىٰ- من غير تمثيل، فهذا الظاهر حقٌّ، وهو -قطعًا- مرادٌ لله، وواجبٌ علىٰ العباد قبوله والإيمان به، لأن من الممتنع أن يخاطب الله عباده بما يريد منهم خلاف ظاهره بدون بيان، «فإن من خاطب غيره بما يريد منه خلاف ظاهره بدون بيان فإنه لم يبين له، ولم يهده»[1]، والله -عزَّ وجلَّ- يقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[النساء:٢٦].

يقول شيخ الإسلام (٣٣/ ١٧٥): «... الظاهر في فِطَر المُسلِمين قبل ظُهور الأهواء وتشتُّت الآراء؛ هو الظاهرُ الذي يَليقُ بجلالِه -سُبحانَه وتعالىٰ-، كما أنَّ هذا هو الظاهر في سائر ما يُطلق عليه -سُبحانه- مِن أسمائه وصفاته كالحياة؛ والعلم والقدرة؛ والسمع والبصر؛ والكلام؛ والإرادة والمحبة والغضب والرِّضا

---

(١) احفظ هذا فإنَّهُ أصلٌ مُهِمٌّ في إلزام المُخالِف.

كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص:٧٥]، و: «**ينزل ربُّنا إلىٰ سَماء الدُّنيا كُلَّ ليلة**»، إلىٰ غيرِ ذلك، فإنَّ ظاهر هذه الألفاظ إذا أُطلِقَت علينا أن تكون أعراضًا أو أجسامًا؛ لأن ذَواتَنا كذلك؛ وليس ظاهرُها إذا أُطلِقت علىٰ الله -سُبحانه وتعالىٰ- إلّا ما يَليقُ بجلالِه ويُناسِبُ نَفسَه الكريمة؛ فكَما أنَّ لفظ (ذات) و(وُجود) و(حقيقة): تُطلَق علىٰ الله وعلىٰ عباده وهو علىٰ ظاهره في الإطلاقين؛ مع القطع بأنه ليس ظاهره في حقّ الله مُساوِيًا لظاهره في حقِّنا، ولا مُشارِكًا له: فيما يُوجِبُ نَقصًا أو حُدوثًا سواءٌ جُعِلَت هذه الألفاظ مُتواطئة أو مُشتركة؛ أو مُشكِّكة[1] كذلك قوله: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[النساء:١٦٦]، و: ﴿إِنَّ اللَّهَ

---

(١) **المتواطئ**: هو اللفظ الدَّال علىٰ أعيان متعدِّدة بمعنىٰ واحد مُشترك بينها كدلالة اسم الإنسان علىٰ زيد وعمرو.

والمُشترَك: هو اللفظ الواحد الذي يُطلَق علىٰ أشياء مُختلِفَة؛ كالعين؛ فإنَّها تُطلَق علىٰ آلة البصرة وعين الماء والجاسوس و...

والمشكك: هو الكلِّي الذي لم تتساوَ أفرادُه فيما تشتركُ فيه، كالوجود فإنَّه ممّا تشترك فيه جميع الموجودات باعتبار أصل المعنىٰ، ولكنه في حقّ الله شيءٌ=

هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، و: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]، و: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، الباب في الجميع واحد».

* وإن أردت بالظاهر ما فهمته من التمثيل، فهذا غير مراد، لكنه ليس هو الظاهر -قطعًا-، فإن السلف لم يكونوا يطلقون لفظ الظاهر على المعاني الباطلة التي قامت في عقول وقلوب النُّفاة[1] فإن (الظاهر) -كما سبق- هو ما يتبادر منه إلى الذهن من المعاني اللائقة بالله -تعالى-، فمثلًا قوله -تعالى-: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[التوبة:٦٧].

ليس دالًّا على أن الله -عزَّ وجلَّ- ينسى، على معنى النسيان

=وفي حق المخلوق شيء آخَر. انظُر: «التعريفات» (ص١٤٩-١٥٠) -للجرجاني-، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (/ ١٠٧١).

(١) «تقريب التدمرية» (ص ٥٥).

المعروف، فليس هو المعنىٰ المتبادر إلىٰ الذهن هذا من جهة، وليس هو معنًىٰ لائقًا في حق الله -تعالىٰ- من جهة أخرىٰ.

فهؤلاء الذين أخبر اللهُ عنهُم أنهم نسوا الله هم لم ينسوه علىٰ معنىٰ النسيان المعروف، بل المعنىٰ أنّهم تركوا عبادة الله، وأعرضوا عنها إعراضًا شديدًا، فعاملهم الله من جنس فعلهم بأن أعرض عنهم ووكلهم إلىٰ أنفسهم.

والحاصل أنَّ قول السلف: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾؛ أي: تركوا عبادة الله[1]، ليس تأويلًا، كما ينسبهُ إلينا المخالفون من نفاة الصفات بل هو تفسيرٌ لما يقتضيه ظاهر النص، كما سبق تقريره وبيانه.



(١) وهذا المعنىٰ هو المرويُّ عن ابنِ عبَّاس والسُّدِّي -كما عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٣١٨)، والطّبريّ (١٤/ ٢٤٦)-.

▫ القاعدة الثانية

الجهل بكيفية الصفات ليس جهلًا بأصل معناها اللغوي

وهذه من المسائل المهمة، حيث إنّ عامة أهل السنة يعتقدون أن صفات الرب -جلَّ وعلا- معلومةٌ من حيث أصل المعنىٰ، مجهولةٌ من جهة الحقائق والكيفيات، فالجهل بكيفية الصفات ليس جهلًا بأصل المعنىٰ للصفة.

أقول هذا لأن نُفاة الصفات يشوشون علىٰ عوام أهل السنة فيقولون: «إن مدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية، وهما متحدان، ولأنك بمجرد سماع اللفظ يُرسَم في ذهنك كيفية المدلول في الخارج، فبثبوت المعنىٰ يثبت الكيف وبانتفاء المعنىٰ ينتفي الكيف»، وجواب هذا أن يُقال:

مرادكم بهذا التقرير هو التوصل إلىٰ أن تفويض[1] السلف هو

---

(١) ومذهب المفوضة مذهبٌ فاسد باطل يقوم علىٰ اعتقاد أن معاني آيات ونصوص الصفات مجهولةٌ، فَهُمْ يفوضون معاني آيات وأحاديث الصفات ويدّعون أن هذا هو مذهب السلف، يقول شيخ الإسلام في «درء التعارض»=

الجهل بالمعاني كما هو الجهل بالكيفيَّات، وهذا كذبٌ علىٰ مذهب السلف جملةً وتفصيلًا، ونصوصهم في إثبات معاني الصفات مشهورةٌ معلومةٌ، وسيأتي ذكر شيء منها -بعون الله-.

والمقصود أن قولهم: «إن مدلول اللفظ في اللغة هو نفس الكيفية»، قولٌ فاسد، وبيان فساده من وجوه:

١- في أخبار اليوم الآخر ونعيم الجنة، حيث أخبر الله -جلَّ وعلا- في كتابه عمَّا سيكون من أحوال في اليوم الآخر وكذا عما أعده الله للمؤمنين في الجنة، قال الله: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ خَمۡرٖ لَّذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنۡهَٰرٞ مِّنۡ عَسَلٖ مُّصَفّٗىۖ وَلَهُمۡ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡۖ كَمَنۡ

=(١/ ١١٥): «فعلىٰ قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة ولا السابقون الأوّلون، فيكون ما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياءُ معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه»، ثم قال: «فتبيَّن أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متّبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد». اهـ.

وانظر «تقريب التدمرية» (ص ٧٣).

هُوَ خَٰلِدٞ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمٗا فَقَطَّعَ أَمۡعَآءَهُمۡ ﴾[محمد:١٥].

ومن المعلوم: أن معاني ما ذكره الله -جلَّ وعلا- في هذه الآية معلومة لا تخفىٰ، وأما حقائقها وكيفياتها: فمجهولةٌ، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾[السجدة:١٧].

وقد روىٰ الشيخان[1] في صحيحيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ يرفعه إلىٰ ربه -تباركَ وتعالىٰ-: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطر علىٰ قلب بشر**».

وهذا صريح جدًا في جهلنا حقائق وكيفيات ما في الجنة، مع علمنا بمعاني ما أخبر الله عنه، ويلزم علىٰ غيرِ هذا الأصل الذي قررناه محاذير:

- فإما أن يدَّعي المفوض علمه بالكيفيات، وهذا خلاف ما أقام عليه دينه وعقيدته.

---

(١) البخاري (٦/ ٣٨٣ فتح) برقم (٣٢٤٤) ومسلم (٩/ ١٦٥ نووي) برقم (٧٠٦٣ و٧٠٦٤ و٧٠٦٥).

- وإما أن يقول: إنَّ ما خاطبنا الله به في سياق التفضل والتمنن مما أعده من نعيم وملذات في الجنان هو رموز وألفاظٌ لا نعرف لها معنىٰ، وليت شعري هل يخاطب الله عباده في سياق التمنن والتفضل[1] بكلام لا يفهمونه ولا يعقلونه!!

٢- قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [فُصِّلَت:٢١]، وقال -جل شأنه-: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ وَتَشۡهَدُ أَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾[يس:٦٥].

ومما لا يخفىٰ علىٰ كل عاقل معنىٰ (الكلام، والنطق، والشهادة) ولكن الطمع مقطوع بالعلم في كيفية وصورة نطق الجلود وشهادة الأرجل وكلام الأيدي، فصار القول بجواز العلم بمعاني الأشياء دون حقائقها وكيفياتها مؤيدًا بالحجة والبرهان، والحمدلله رب العالمين.



---

(١) قطعًا لا يخاطبنا ربنا بما لا يُعقل ولا يُفهم لا في سياق التمنن ولا في غيره.

▫ القاعدة الثالثة

اختلاف الصحابة في المسائل العقدية قليل
وغير واقع إلا في دقيق المسائل وخفيها

إن من المتقرر عند أهل السنة، أتباع الحديث والأثر أن الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا في مسائل التوحيد، والاعتقاد، حيث إنهم تلقوا الحق غضًا طريًا ممن لا ينطق عن الهوىٰ ﷺ..

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- كما في «الفتاوىٰ» (٥/ ٧١)..:

«إذ لم يختلفوا -أي الصحابة- بحمد الله -تعالىٰ- في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا كما نقل سائر الاختلاف فاستقر صحة ذلك عند خاصتهم وعامتهم حتىٰ أدوا ذلك إلىٰ التابعين لهم بإحسان فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتىٰ نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفر ولله المنة...».

قلت: وقد ادعىٰ نفاة الصفات من جملة ما ادعوه أن

الصحابة ﭫ والتابعين، قد اختلفوا في مسائل الاعتقاد، وقالو: لم يكن الصدر الأول على وتيرة واحدة في عقيدتهم وأصول دينهم.

والجواب:

نعم؛ قد وقع شيء من الاختلاف بين الصحابة في بعض الدقائق العقدية، كما في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، وكمسألة الساق، ودونك البيان في هاتين المسألتين وهما الأشهر فيما يلوح به النفاة:

اختلف أهل العلم في رؤية النبي ﷺ -خاصة- لربه -جل وعلا- وذلك في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ . عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:١٣-١٤] حيث وقع الخلاف، هل المراد بمن رآه النبي ﷺ هو رب العزة -جل وعلا-، أم هو جبريل ﷺ، والصحيح الثاني، دل علىٰ ذلك حديث أبي ذر ﭬ قال: سألت النبي ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «**نور أنَّىٰ أراه**»[1].

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٥ نووي) برقم (٤٤٢) وابن خزيمة في كتاب=

وفي رواية: «**رأيت نورًا**»[1].

ويقويه -أيضًا- حديث: «**رأيت جبريل له ست مئة جناح وقد سد الأفق**»[1].

والمتقرر أن حديث أبي ذر، والذي فيه قوله ﷺ: «**نور أنَّىٰ أراه**» كان في سياق حادثة المعراج، فإذا عُلِم ذلك، فليعلم أيضًا أنه لا يصح نصب المعارضة بين هذا الحديث وبين حديث ابن

=«التوحيد» (٢/ ٥١٠) برقم (٣٠٥)، من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن قتادة به، وأخرجاه كذلك باللفظ الآخر «رأيت نورًا» في «مُسلم» (٣/ ١٥ نووي) برقم (٤٤٣) وابن خزيمة (٢/ ٥١٢) برقم (٣٠٧) من طريق معاذ بن هشام، ومن طريق معاذ بن هشام رواه أيضًا ابن أبي عاصم في كتاب «السنة» (ص ١٧٧) برقم (ص١٧٧) برقم (٤٤١).

وقال العلامة الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات علىٰ شرط البخاري غير عبد الله ابن شقيق وهو العقيلي، علىٰ شرط مسلم».

ورواه الترمذي (٥/ ٣٦٩) وأحمد (٥/ ١٧١ و١٧٥) بلفظ «**نورٌ أنّىٰ أراه**».

(١) «مُسلم» (٣/ ٦ - نووي).

عباس، وأم الطفيل والذي فيه قوله ﷺ: «**رأيت ربي الليلة في أحسن صورة**»[1].

حيث إن هذا الحديث كان رؤيا منام في المدينة كما هو معلوم، فأم الطفيل لم تروِ عن النبي ﷺ إلا في المدينة، وحادثة المعراج وقعت في مكة اتفاقًا، فليس المنفي في حديث أبي ذر: «**نور أنَّىٰ أراه**»، هو نفسه المثبت في حديث ابن عباس وأم الطفيل: «**رأيت ربي الليلة في أحسن صورة**»، فهذا حديث وذاك حديث؛ فالأوَّل في حادثة المعراج، والثاني في المنام، وكل منهما وقع في حادثة مستقلة عن الأخرىٰ.

* من أثبت من الصحابة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج، إنما أراد الرؤية القلبية، كما نُقِل ذلك عن ابن عباس وغيره -رضي الله

---

(١) رواهُ الترمذيُّ في «سُننه» (٥/ ٣٤٢ و٣٤٣)، وصحَّحَهُ الألبانيُّ في المواضع الثلاثة، مِن صحيح السُّنن. وانظُره في «صحيح الترغيب والترهيب» برقم (١٩٤).

وقال الترمذيُّ عقِبَ الحديث الأخير: «سألتُ محمد بن إسماعيل -أي: البخاري-، فقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

عن الجميع- ومن نفاها كعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إنَّما أرادَت الرؤية البصرية، فالقول متفق غير مفترق ولله الحمد[١]، وعلىٰ فرض أن الخلاف في المسألة حقيقي فلا يخرج ذلك -في هذه المسألة- عن كونه خلافًا بين أهل العلم والإيمان،والذي تدل عليه عمومات الأدلة وإطلاقاتها -المعتبرة-، فلكلٍّ وجهه المعتبر، والمحترم.

وبالجملة: فليست المسألة مما يصح الاحتجاج به مطلقًا علىٰ وقوع الخلاف في زمن الصحابة- فيما بينهم- في مسائل العقيدة، وعلىٰ فرض التسليم -تنزُّلًا- بصحة وقوع الخلاف بين الصحابة، فإنه اختلاف في فروع عقدية تحتمله الأدلة..

---

(١) وهذا التوجيه هو الذي ارتضاهُ وأيَّدَهُ شيخ الإسلام ابن تيميَّة وجماعة، ووجه ذلك أنَّهُ لمْ يثبت عن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم بالأسانيد الصحيحة التَّصريح بأن رسول الله ﷺ قد رأىٰ ربَّهُ بعينَي رَأسِه؛ وعليه: وَجَبَ حَمل ما أطلق مِن الرُّؤية علىٰ ما قُيِّدَ بالرُّؤية القلبية.

انظُر «الفتاوىٰ» (٦/ ٥٠٩) و(٣/ ٣٨٦-٣٨٧)، و«الفَتح» (٨/ ٦٠٨)، و«أحاديث العقيدة التي يُوهِمُ ظاهِرُها التَّعارُض في (الصحيحَيْن)» (ص٣٤٣-٣٧٣).

* ومثلها أيضًا: مسألة الساق، فقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في قوله -جلَّ وعلا-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢] علىٰ قولين: فذهبت طائفة إلىٰ أن المقصود بالساق في الآية هي: صفة الرب -جلَّ وعلا- يُروىٰ هذا عن أبي سعيد الخدري وجماعة.

وذهبت طائفة أخرىٰ إلىٰ أن المقصود بالساق الشدة والهول العظيم، يُروىٰ هذا عن ابن عباس[1] وجماعة، ولا شك أن هذا المعنىٰ -عند من يعقل- هو من قبيل التفسير لا من قبيل التأويل المذموم الذي يقول به جمهور النفاة، فهذا المعنىٰ إنما هو حملٌ للفظ علىٰ مقتضىٰ اللغة، وما يدل عليه ظاهر السياق،

---

(١) انظُر (ص١١) وقارِن بـ«الرُّدود والتعقُّبات» (ص١١٣ - وما بعدَها).
وأما ما ورد من تأويل الصفة الساق، ينسب لمجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وقتادة وابراهيم النخعي، فلم يثبت ذلك عنهم بالأسانيد الصحيحة. وانظر بيان ذلك -حديثًا- في «دفاعًا عن السلفية» (ص ٢٢-٢٦) و«المنهل الرقراق» (ص ٨٥- ٨٧) وانظر للفائدة أيضًا: «الرد علىٰ الجهمية» لابن منده (ص ٣٧- ٤٣).

حيث إن اللفظ جاء مُنكَّرًا غير مضافٍ إلىٰ رب العزة، فهو -علىٰ هذا- غير صريح من جهة دلالته علىٰ الصفة، بينما لا تجد هذا الاختلاف أبدًا في حديث أبي سعيد الذي رواهُ البُخاريُّ بلفظ: «..**فيكشف ربنا عن ساقه**..»[1]؛ حيث إنه (نصٌّ) في إثبات الصفة لله -تبارك وتعالىٰ-.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- (٦/ ٣٩٤): «وأما الذي أقوله الآن وأكتبه وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي وإنما أقوله في كثير من المجالس، إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك علىٰ ما شاء الله -تعالىٰ- من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير فلم أجد إلىٰ ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئًا من آيات الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما

---

(١) سبق تخريجه.

يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وتمام هذا: أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله -تعالىٰ-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢] فرُوِيَ عن ابن عباس، وطائفة: أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد، وطائفة: أنهم عدوها في الصفات للحديث الذي رواه أبو سعيد في «الصحيحين»، ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل علىٰ أن هذه الآية من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢]، نكرة في الإثبات، لم يضفها إلىٰ الله، فلم يقل: (عن ساقه) فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها، ومعناها المعروف. اهـ.

قلت: وكلام الإمام النووي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في شرحه علىٰ «صحيح مُسلم»(٣/ ٢٦)، لم يكن صوابًا حينما أنزل تفسير ابن عباس للساق بالشدة علىٰ حديث أبي سعيد[1]، حيث قال: وفسَّر

---

(١) وسياق مسلم جاء مُنكَّرًا غير مضاف: (فيكشف عن ساق..) بخلاف=

ابن عباس وجمهور أهل اللغة وغريب الحديث (الساق) هُنا بالشِّدَّة، أي: يكشف عن شدة وأمر مهول. اهـ.

فإنزاله -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تفسير ابن عباس للآية علىٰ حديث أبي سعيد ليس صحيحًا؛ فكلام ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إنما جاء مفسرًا للآية فحسب علىٰ ما سبق شرحه وبيانه ولا يخفىٰ الفرق بين إنزال كلام ابن عباس علىٰ الآية، والذي هو من قبيل التفسير، وبين إنزاله علىٰ الحديث والذي يجعله من قبيل التأويل المذموم، وهذا الأمر من جملة ما جعل النفاة يصرحون ويجهرون بقولهم: «قد ثبت التأويل عن السلف»، وقد سبق لك الجواب، فتنبه!!

وبالجملة، فمن حمل الآية علىٰ معنىٰ الشدة -كما هو قول بعض أكابر الصحابة- مع إيمانه بحديث أبي سعيد، وأن المراد منه إثبات الصفة للرحمن، فقوله قولٌ لأهل السنة أتباع

=سياق البخاري الّذي جاء مُضافًا: (... فيكشف عن ساقه..) وهذه الإضافة لا تحتمل إلّا الصفة.

الأثر، ومن نفىٰ مقتضىٰ دلالة حديث أبي سعيد وجعل الآية صارفة له عن معناه إلىٰ المعنىٰ الذي عينه، فقد خالف الحق، وتخبط في قواعد العلم، وحاد عن سبيل المؤمنين، وتنكب سبيل السلف الصالحين.

ثم إنَّ جعل الخلاف بين الصحابة في هذه المسائل هو من جنس الخلاف بين أهل السنة من جهة، وبين نفاة الصفات من جهة أخرىٰ لهو الجهل والضلال المبين، وحال مُدَّعِيه كمن يجعل الخلاف مع الروافض من جنس اختلاف الأئمة الأربعة فيما بينهم في مسائل الأحكام، كما هو ظن بعض الجهلة والطَّغام.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «إعلام الموقعين» (١/ ٤٩):

«وقد تضمن هذا أمورًا منها: أن أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال بل كلهم علىٰ إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلىٰ آخرهم لم

يسوموها تأويلًا ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا ولم يُبدوا لشيء منها إبطالًا ولا ضربوا لها أمثالًا ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها علىٰ مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا». اهـ.

والمتأمل في كتب العقيدة السلفية، والتي صنفت علىٰ طريقة المتقدمين من التي جمعت آثار السلف، في أبواب العقائد، ككتاب «السنة» لابن أبي عاصم، وكتاب «السنة» للخلال، وكتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، و«الإبانة» لابن بطة، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي، و«التوحيد» لابن خزيمة، وغيرها كثير، يجدها تسير علىٰ نسق واحد، في الاثبات، وكأن مصنفها وجامعها واحد، وهذا من فضل الله ورحمته، حيث إن أهل السنة مهما اختلفت أزمانهم، وتباعدت بلدانهم، واختلفت أشكالهم وألوانهم، إلا أنهم علىٰ طريق واحد يسيرون، ولحق واحد يقررون، فله الحمد سبحانه أن جعل الدين واضحًا لمن تطلبه -مخلصًا- من مظانه الصحيحة، وبدلائله الصريحة.

□ القاعدة الرابعة

بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص على أتم وجهٍ، وأحكمه وأكمله

وهذه مسألة جليلة القدر، عظيمة النفع لمن تأملها.

ومعناها: أن معرفة الرب -جلَّ وعلا- بأسمائه وصفاته وأفعاله هي: أعظم المطالب الدينية، فما خلق الله سبحانه الخلق إلا ليوحدوه، وبالعبادة يفردوه، ويتوجهوا إليه بسائر أنواع العبادات، وأَجَلُّها القلبية كالحب والخوف والرجاء والرغب والرهب والتوبة والإنابة.

فكلما كان العبد أكثر علمًا بربه، بإسمائه وصفاته وأفعاله، كلما كان علىٰ الحال الأقوم، والمراتب الأعلىٰ في تلك العبادات، والعكس بالعكس، فكلما انتقص العبد من علمه بأسماء ربه وصفاته وأفعاله فإنه ينقص من تلك العبادات وكمالاتها في نفسه بمقدار ما جهل من أسماء ربه وصفاته، واعتبر لذلك بقوله -جلَّ وعلا-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ

مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر:٢٨] فكل من كان بالله أعلم كان أكثر له خشية، ومحبة، وامتثالًا، وإنابةً، ومفهوم الآية أن غير العلماء ليسوا أهلًا للخشية بكمالها وتمامها وعليه: فإذا كان باب العلم بأسماء الله وصفاته هو أعظم المطالب، وأشرف المقاصد، فلا بد أن يكون بيانه قد وقع علىٰ أحسن الوجوه وأحكمها، ويزيد هذا الأمر إيضاحًا: أن النَّبي ﷺ قد بين للناس ما نزل إليهم من ربهم بيانًا كاملًا شاملًا في دقيق أمورهم وجليلها، حيث علمهم ما يحتاجون إليه في سائر أمور حياتهم ومعاشهم، علمهم ما يتعلق بمآكلهم ومشاربهم ومساكنهم وملابسهم..إلخ.

فعلمهم آداب الطعام والشراب واللباس، وعلمهم آداب النكاح والتَّخلِّي، وآداب الطهارة وأحكامها كما وعلمهم ﷺ ما أُمروا به من عبادة الله -جلَّ وعلا- من صلاة وزكاة وصيام وحج.

وعلمهم أيضًا: ما أُمروا به في معاملة الخلق من بر الوالدين وصلة الأرحام، وحسن الصحبة والجوار.

وقد روىٰ الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ١٥٣) عن أبي ذر قوله: «لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علمًا»[1].

وروىٰ مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤ نووي) برقم (٦٠٥) من حديث سَلمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قيل له: «علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتىٰ الخراءة؟».

فقال: «أجل؛ لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار». اهـ.

فإذا كانت الشرائع والأحكام قد بُيِّنَت للناس علىٰ وجه الكمال والتمام، أَفَيَتْرُكُ ربنا أشرف المقاصد وأعلىٰ المطالب، وهو العلم به، وبأسمائه وصفاته غير مُبَيَّنٍ ولا مُحكم!!!

يقول شيخ الإسلام رحمه الله كما في «الفتاوىٰ» (٥/ ٦):

---

(١) رواه ابن حبَّان في «صحيحه» كما في «موارد الظمآن» للهيثمي (ص ٤٧) برقم (٧١) وصححه الشيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- في «صحيح موارد الظمآن» (١/ ١١٩).

«فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلىٰ النور وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلىٰ ما بعث به من الكتاب والحكمة وهو يدعو إلىٰ الله وإلىٰ سبيله بإذنه علىٰ بصيرة وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته -محال مع هذا وغيره: أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنىٰ والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس وأدركته العقول فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقادًا وقولًا.

ومن المحال أيضًا: أن يكون النبي ﷺ قد عَلَّمَ أمته كل شيء حتىٰ الخِرَاءَة وقال: «**تركتكم علىٰ المحجة البيضاء ليلها كنهارها**

لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[١] وقال فيما صحَّ عنه أيضًا: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**»[٢].

وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»[٣].

وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه» رواه البخاري[٤].

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين -وإن

---

(١) الحديث: «**تركتكم على البيضاء...**»، بدون: «**المحجة**»، رواه ابن ماجة (١/ ٣٢ الصحيح)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٦) وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٢٦) وهو في «الصحيحة» برقم (٩٣٧).

(٢) رواه مسلم (١٢/ ٤٣٦ نووي) برقم (٤٧٥٣) والنسائي في «الصغرى» برقم (٤١٩٦) وأحمد (٢/ ١٩١).

(٣) رواه أحمد (٥/ ١٥٣) وقد سَبَق.

(٤) البخاري (٦/ ٣٤٤) برقم (٣١٩٢).

دقت- أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يتوهم من في قلبه أدنىٰ مُسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ علىٰ غاية التمام ثم إذا كان قد وقع ذلك منه: فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضًا: أن تكون القرون الفاضلة -القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم- كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق؛ وكلاهما ممتنع.

أما **الأول**: فلأن من في قلبه أدنىٰ حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق من أكبر مقاصده وأعظم مطالبه؛ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا

معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلىٰ شيء أشوق منها إلىٰ معرفة هذا الأمر.

وهذا أمر معلوم بالفطرة فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي -الذي هو من أقوىٰ المقتضيات- أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق وأشدهم إعراضًا عن الله وأعظمهم إكبابًا علىٰ طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله -تعالىٰ-؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه: فهذا لا يعتقده مسلم أو عاقل عرف حال القوم. ثم الكلام في هذا الباب عنهم أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوىٰ وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتتبعه». اهـ.

قلت: وهذا أصلٌ جامعٌ نافعٌ، نبّه عليه شيخ الإسلام في مواضع من كتبه وفتاواه، فرحمه الله رحمةً واسعةً[1].

---

(١) تراهُ في (٥/ ١٥٥ وما بعدها) و(٥/ ١٧٤) و(١٣/ ٣٣١) من «الفتاوىٰ»، وقارن بما ذكره ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ- في «مختصر الصواعق» (١/ ٣١ وما بعدها)

▫ القاعدة الخامسة

المنهج السلفي قائمٌ على إثبات معاني أسماء الرب وصفاته وذمِّ التفويض والتأويل

وقبل الخوض في بيان هذه القاعدة، نقفُ سريعًا عند معنىٰ التأويل وأقسامه، وحيث سبق بيان معنىٰ التفويض[1].

فأقول:

يرجع معنىٰ **التأويل** في اللغة وفي الاصطلاح الشرعي إلىٰ معنيين:

١- المرجع والمآل والمصير أو هو: حقيقة الشيء ووقوعه، **فالتأويل**: التصيير، وأولته: وإذا صيَّرته إليه.

٢- التفسير والبيان[2]، وهذان المعنيان: هما اللذان جريا علىٰ

---

(١) (ص١٩).

(٢) «الفتاوىٰ» (٥/ ٣٥ وما بعدها) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١١٤٤ وما بعدها) و«مختصر الصواعق» (١/ ٣٩ وما بعدها).

لسان السلف عند إطلاق لفظ التأويل وهما المعنيان اللذان دلت عليهما نصوص الشرع.

فمن **الأول** قوله -تعالىٰ-: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف:٥٣]، أي: هل ينتظر الكفار إلا أن يقع حقيقة ما أخبروا به من العذاب في الآخرة، يوم تقع هذه الحقائق، وتصير عيانًا فيقول الَّذين نسوه: ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾.

ومن **الثاني**: دعاء النبي ﷺ لابن عباس بقوله: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»[1].

وأما **التأويل** في اصطلاح المتأخرين: فقد اختلفت فيه

(١) رواهُ الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢٦٦) و (٤١٣ و٣٢٨ و٣٣٥) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير به، ومن طريق عبد الله بن عثمان، رواه أيضًا الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٣٤) وصححه ووافقه الذهبي، وهو في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١٧٣) برقم (٢٥٨٩).

عباراتهم، ولكن مدارها على المعنىٰ التالي وهو: **صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلىٰ الاحتمال المرجوح لِقَرينة**[١].

وهذا التعريف للتأويل ليس باطلًا بإطلاق[٢]، فإذا دلَّ الدليل علىٰ هذا الصرف، فإنه يصبح من باب التفسير والبيان ومثال ذلك قوله -تعالىٰ-: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[النحل:١]؛ أي: سيأتي أمر الله، وعُبِّر عنه بصيغة الماضي، تحقيقًا لوقوعه وقربه، فيكون معنىٰ التأويل هنا ومرده إلىٰ معنىٰ (التفسير) وأما التأويل المذموم الذي أنكره أئمة السلف، فهو التأويل الفاسد البعيد الذي استخدمه المتكلمون، وجعلوه سيفًا مصلتًا علىٰ رقاب الأدلة، والذي لا تدل عليه القرائن الصحيحة المعتبرة، بل هي شُبَه وخيالات ظنوها قرائن صحيحة يحرفون بها الكلم عن مواضعه.

---

(١) «مختصر الصواعق» (١/ ٤٠ وما بعدها).

(٢) ليس باطِلًا بالمعنىٰ الآتي ذِكْره، ودون ذلك مِن المعاني فهو قاعدة مِن قواعد أهل الكلام التي ينفون بها عن الله الصفات.

«ومـن المعلـوم أنَّ سـلفَ هـذه الأمَّـة مـن الـصحابة وتـابعيهم بإحسان يُثبتون لله ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من الأسـماء والـصفات، علـىٰ وجـه يليـقُ بكمالـه وجلالـه، فـلا يُـشبِّهون ولا يُعطِّلون ولا يُكيِّفون، بخـلاف طريقـة الخلـف، التـي هـي التأويـل لـصفات الله -عـزَّ وجـلَّ- وصـرفها إلـىٰ معـانٍ باطلـة، وبخـلاف طريقة المُفوِّضة، التي زعـم المؤوِّلـةُ أنَّهـا طريقـةُ الـسَّلف، والتـي يقولون فيهـا عـن صـفات الله -عـزَّ وجـلَّ-: الله أعلـمُ بمـراده بهـا، وقد أوضـحَ عقيـدةَ الـسلف في الـصفات الإمـامُ مالـكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كلامه المـشهور لَمَّـا سُـئل عـن كيفيـة الاسـتواء، فقـال: «الاسـتواءُ معلـومٌ، والكيـف مجهـولٌ، والإيمـان بـه واجـبٌ، والـسؤال عنـه بدعة».

فهم لا يُفوِّضون في المعنىٰ، وإنَّما يُفوِّضـون في الكيفيـة، ومَـن زعـم أنَّ طريقةَ السلف من الصحابة ومن تـبعهم تفـويضٌ في معـاني الصفات، فقد وقع في محاذير ثلاثة هي: جهلـه بمـذهب الـسلف، وتجهيله لهم، والكذب عليهم.

أمَّا جهلُه بمذهب السلف؛ فلكونه لا يعلم ما هم عليه، وهو الذي بيَّنه الإمام مالكٌ في كلامه المتقدِّم.

وأمَّا تجهيله لهم، فذلك بنسبتهم إلىٰ الجهل، وأنَّهم لا يفهمون معاني ما خوطبوا به، إذ طريقتُهم علىٰ زعمه في الصفات أنَّهم يقولون: الله أعلم بمراده بها.

وأمَّا الكذب عليهم، فإنَّما هو بنسبة هذا المذهب الباطل إليهم، وهم برآءُ منه»[1].

وبالجملة فإن منهج السلف قائم علىٰ إثبات أسماء الرب وصفاته وعلىٰ ما يليق بجلاله وعظمته من غير اعتقاد للتمثيل والتكييف، ومن غير اعتقاد للتعطيل والتحريف والتأويل[2]،

---

(١) «شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (ص٢٧) للشيخ عبد المحسن العبّاد -حفظهُ الله-.

(٢) وعلىٰ هذا درج السلف وأئمة الخلف -رضي الله عنهم- كلهم متفقون علىٰ الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد مِن الصفات في كتاب الله وسنة رسوله، ومِن غير تعرّض لتأويله. =

وكلامهم في هذا مشهور معلوم، ومنه:

١- يقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمس مئة عام وبين كل سمائين مسيرة خمس مئة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خمس مئة عام، وبين الكرسي إلىٰ الماء خمس مئة عام، والعرش علىٰ الماء، والله -تعالىٰ- فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»(١).

= قال الحافظُ أبو عُمر ابن عبد البرّ في «التمهيد» (ص٧/ ١٤٥): «أهل السُّنّة مُجمِعُون علىٰ الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة والإيمان بها، وحملها علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز، إلّا أنهم لا يكيِّفون شيئًا مِن ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة، وأمّا أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلُّهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها علىٰ الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبِّه، وهُم عند مَن أثبتها نافون للمعبود، والحقّ فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهُم أئمّة الجماعة، والحمد لله».

(١) رواه الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص٤٦) برقم (٨١) وقال محققه -الشيخ بدر البدر-: إسناده حسن ورواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٢) برقم (١٤٩)، واللالكائي (٣/ ٣٩٦) برقم (٦٥٩) والذهبي في «العلو» (١/ ٤١٧) برقم (٦٧ و ١٥٩) وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٩)=

٢- تقول زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «زوجكن أهاليكن؛ وزوجني الله من فوق سبع سماوات»[١].

٣- وتقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وايْمُ الله إني لأخشىٰ لو كنت أُحِبُّ قَتْلَهُ لقُتِلتُ -تعني: عثمان-، ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله»[٢].

٤- ويقول عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وعدن، وآدم، ثم قال لسائر الخلق كن فكان»[٣].

=وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ٨٦) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح.

(١) رواه البخاري (١٣/ ٤٩٤ فتح) وغيره من حديث أنس.

(٢) رواه الدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (ص ٤٧) برقم (٨٣) وقال محققه: إسناده حسن.

(٣) رواه الدارمي في «الرد علىٰ المريسي» (١/ ٢٦٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٤٢٩) برقم (٧٢٩ و ٧٣٠) وأورده الذهبي في «العلو» (١/ ٦٣٨) برقم (١٦٩) وقال: إسناده جيد.

وقال الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مختصر العلو» (ص ١٠٥): سنده صحيح علىٰ شروط مسلم.

وأقوالهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في الإثبات مشهورة معلومة، فضلًا عن أقوال التابعين وتابعيهم، والمقصود هو ذكر شيء يسيرٍ جدًّا من مقالتهم في هذا الباب، كي يعلم الجاهل ويرغم المجادل، لعله يقنع أن الصحابة -فضلًا عمن جاء بعدهم- كانوا ناطقين بالحق في هذا الباب.

وأما ما نُقل عن السلف ممّا فهم منه النفاة التفويض فدونك بيانه.

١- صحَّ عن الإمام مالك -رَحِمَهُ اللهُ- وغيره[1] أنه قال:

---

(١) كربيعة -شيخ مالك- رحمهما الله- حيثُ أخرجَه اللَّالَكائيُّ (٣/ ٣٩٨) رقم (٦٦٥)، والذهبي في «العلو» (٢/ ٩١١) برقم (٣٢٢)، وغيرهم -رحِم الله الجميع-.

يقول شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٣٦٥): ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقال في (٥/ ٤٠) بإسناد: كلهم أئمَّة ثقات. اهـ.

وقد رُوِي هذا المعنىٰ عن أمِّ سَلَمَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ولكن ليس إسناده مما يُعتمَد عليه؛ رواه اللالكائيُّ (٣/ ٣٩٧) برقم (٦٦٣)، والصابوني في «عقيدة السلف»=

«الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»[1].

وصحَّ -أيضًا- بلفظ: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يُخرج»[2].

قال المُفوِّضة: هذا القول من الإمام مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- دليل علىٰ أنه يعتقد بمقالتنا، حيث إن قوله: (الاستواء غير مجهول)؛ أي:

=(ص٤٥)، والذهبي في «العُلو» (١/ ٦٣١) رقم (١٦٥)، وقال: فأمّا عن أمِّ سَلَمَة فلا يصحّ.

(١) رواه الدارمي في «الرَّد علىٰ الجهمية» (ص٥٥-٥٦)، واللَّالَكائيُّ (٣/ ٣٩٨) برقم (٦٦٤)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص٤٥)، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (ص٤٠٨) مِن طريقين، وقد جوَّد الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٨) الطريق المروية عن ابن وهب، ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥١)، وذكَرَه البغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٧٧) بلا إسناد.

وانظُر تفصيل ذلك في «سلسلة الآثار الصحيحة» (٢/ ٤٥) للداني آل زهوي.

(٢) انظر الصفحة السابقة.

معناه في اللغة غير مجهول، وأما معناه وكيفيته[1] في حق الله فمجهولةٌ غير معقولة.

والجواب: إن هذا الادعاء تحريف للكلم عن مواضعه فإن المنفي في كلام الإمام مالك هو العلم بكيفية صفة الرب وهو الاستواء -فكان المناسب واللائق أن يُحمل المعنىٰ الذي أثبته- أو المعنىٰ الذي نفىٰ الجهل به أيضا علىٰ صفة الرب لا علىٰ أصل المعنىٰ اللغوي فمراد من قال: «الكيف غير معقول» نفي علم الكيفية، وليس مراده نفي حقيقة الصفة.

فنحن لا نعلم كيفية استوائِه كما أننا لا نعلم كيفية ذاته، ولكن مما لا نزاع فيه بين علماء السلف أننا نعلم معنىٰ الاستواء، وهذا معنىٰ قول السلف: «والاستواء غير مجهول» فالسلف ينفون علم الكيفية، ولا ينفون حقيقة الصفة.

ويُقوي ما ذكرناه ما صحَّ عن الإمام مالك -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من طريق

(١) نفي العلم بالكيفية حق لا مرية فيه، أما نفي العلم بالمعنىٰ فباطل لا شك فيه.

عبد الله ابن وهب قال: «كنا عند مالك، فقال رجل: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كيف استواؤه؟ فأطرق مالك، وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال له: كيف، و«كيف» عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه»[1].

فقوله -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «كما وصف نفسه ولا يُقال كيف» دليل علىٰ وُجوب الإيمان بألفاظ دلَّت علىٰ معانٍ، وليس ألفاظًا وحروفًا فحسب.

يقول شيخ الاسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «الفتاوىٰ» (٥/ ٤١-٤٢):

«فقول ربيعة ومالك: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب»: موافق لقول الباقين: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»؛ فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة.

---

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٥٠) والذهبي في «العلو» (٢/ ٩٥٢) وذكره الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٨) وجوَّد إسناده.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه -علىٰ ما يليق بالله- لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ولما قالوا: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»؛ فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم.

وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلىٰ نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم عن اللفظ معنىٰ؛ وإنما يحتاج إلىٰ نفي علم الكيفية إذا أُثبتت الصفات.

وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية -أو الصفات مطلقًا- لا يحتاج إلىٰ أن يقول: (بلا كيف)، فمن قال: (إن الله ليس علىٰ العرش) لا يحتاج أن يقول بلا كيف فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: (بلا كيف).

وأيضًا: فقولهم: (أَمِرُّوها كما جاءت)؛ يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظًا دالّةً علىٰ معانٍ؛ فلو كانت دلالتها منتفية؛ لكان الواجب أن يُقال: أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مُراد؛ أو أَمِرُّوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا

يُوصف بما دلَّت عليه حقيقةً، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت ولا يُقال حينئذٍ: (بلا كيف)؛ إذ نَفيُ الكيف عما ليس بثابت لغوٌ من القول». اهـ.

٢- قال النفاة: قد ذكر الذهبي في «السير» (٨/ ١٦٢) عن أبي عبيد القاسم ابن سلَّام -رَحِمَهُ اللَّهُ- قوله عن أحاديث الصفات: ما أدركنا أحدًا يُفسر هذه الأحاديث، ونحن لا نفسرها.

وأسند اللالكائي (٣/ ٤٣٢) إلىٰ محمد بن الحسن -صاحب أبي حنيفة- قوله: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق والمغرب علىٰ الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تفسير»[1]. اهـ.

والجواب: إن الاحتجاج بما سبق علىٰ أن مذهب السلف هو التفويض-، دليلٌ علىٰ أنّ المُدَّعِي لا يَعرِفُ مذهب السَّلَف في الاعتقاد، فإن ما احتجَّ به المخالف ليس حجة بحال.

---

(١) وانظر «العلو» للذهبي (٢/ ١٠٠٥) و (٢/ ١٠٠٩).

فمقصود السلف بقولهم «من غير تفسير» أو: (من غير تكييف) لهذه الصفات.

معناه: مِن غيرِ تكييف، أو من غير تفسير باطل للصفات، كتفسير الجهمية الذين نفوا الصفات وعَيَّنوا لها معانِيَ باطلة كقولهم: (الاستواء هو الاستيلاء).

ودليل هذا المعنىٰ ما رواه الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٩٩)[1] عن العباس الدوري؛ قال: سمعت أبا عبيد القاسم وذكر الباب الذي يُروىٰ فيه حديث الرؤية، والكرسي وموضع القدمين، وضحك ربنا وحديث «أين كان ربنا» فقال: هذه أحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل لنا: (كيف وضع قدمه، وكيف

---

(١) ورواه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٩٨٨) برقم (٥٨) بلفظ مقارب واللالكائي (٣/ ٥٢٦) برقم (٩٢٨) والبيهقي (٢/ ١٩٨) برقم (٧٦٠) والذهبي في «السير» (١٠/ ٥٠٥) وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٩) **وصححه** شيخ الإسلام في «الفتاوىٰ» (٥/ ٥١) بقوله: **إسناده صحيح**.

ضحك)، قلنا: (لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره).

فظهر جليًّا أن قول أبي عبيد القاسم (من غير تفسير) أي: (من غير تكييف)، لا كما ادعىٰ النفاة.

ومن نفس الباب ما قاله محمد بن الحسن -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

حيث قال: «من غير تشبيه ولا تفسير»، فمن فسَّرَ منها شيئًا، وقال بقول جهم فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة»[1]. اهـ.

قلت: والمعنىٰ ظاهر -ولله الحمد-.

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوىٰ» (٥/ ٥٠).. وقوله: «(من غير تفسير) أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات»[2]. اهـ.

---

(١) وانظر «الفتح» (١٣/ ٤٩٨).

(٢) ومن نفس الباب ما رُوِي عن جماعة من السلف كمكحول والزهري ومالك والليث والأوزاعي -رحِم الله الجميع- حيث قالوا: (أَمِرُّوها كما جاءت=

وهذا التقرير من شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- موافق لما سقناه مما صح عن أولئك الأئمة -رحمهم الله- من صريح القول بإثبات الصفات.

ومن الأخطاء العلمية الدالة على سوء المقصد عند كثير من نفاة الصفات هو تقريرهم مناهج العلماء، ونسبة الأقوال والمذاهب إليهم، مِن غير تتبُّع صحيح، أو استقراء معتبر لأصول أولئك الأئمة، ويمكن القول بأن أساس الخطأ عند النفاة ناشئ عن أمور ثلاثة:

١- سُوء المقصد والفهم -وهذا أُسُّها وأَساسُها- ويتفرَّعُ عنه:

=بلا كيف)، فقولهم: «أَمِرُّوها كما جاءت» فيه إبقاء لدلالتها على ما جاءت به من المعاني، فلو كانوا لا يعتقدون لها معنًى لقالوا: «أَمِرُّوا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها»، وقولهم: «بلا كيف»؛ فيه إثبات حقيقة المعنى، إذ إنّ من لا يؤمن بمعاني الصفات لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف) وإلا صار الكلام عَبثًا لا فائدة منه ولا فيه.

وانظر «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص٢٩) و«الفتاوى» (٥/ ٤١) و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١١٧٨).

٢- اجتزاء الكلام وإخراجه عن سياقه.

٣- ضعف التتبُّع والاستقراء.

وعليه؛ فإنَّ مِن المسائل المُهمَّة في هذا الباب هو معرفة المسلك الصحيح الّذي سار عليه المُحقِّقون مِن العلماء في التعامل مع المشكلات من المرويّات والمنقولات.

ونبيِّن ما قلناه بمثالين:

١- يقول ابن قدامة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابه «لمعة الاعتقاد» (ص١٣):

«وما أشكل من ذلك -أي: من نصوص الصفات- وجب إثباته لفظًا وترك التعرض لمعناه». اهـ.

وقال (ص٣٥) -ناقلًا عن الإمام أحمد-: وما أشبه هذه الأحاديث: «نؤمن بها ونصدق بها لا كيف ولا معنىٰ». اهـ.

فهذه النصوص هي من المشكلات والمجملات، والتي يجب التعامل معها بمنهجية علمية صحيحة، وذلك بردِّها إلىٰ

صريح الأقوال والتقريرات، وبذلك تستبين المقاصد والعقائد من تلك الإطلاقات[1].

فمن نظر في كتاب «لمعة الاعتقاد» وتأمّل في مسائله ومباحثه علم يقينًا أن ابن قدامة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من مثبتة الصفات، وعلىٰ الجادة في هذا الباب، حيث أثبت لله سائر صفات الذات، كالوجه واليدين والنفس، وأثبت سائر صفات الفعل كالمجيء والرضا والمحبة والنزول والضحك والاستواء وغيرها.

فابن قدامة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من أبعد الناس عن التأويل فليس من العلم والإنصاف أن يُؤخذ بالمجمل أو بالمشكل من قوله -في موضع أو موضعين- ثم يُجعل هذا الموضع حكمًا قاضيًا علىٰ صريح قوله ومفصله، فما ورد عن ابن قدامة مما أوردناه هو من قبيل المجمل المتشابه الذي فُسِّر صريحًا بينًا في مصنفاته

---

(١) وهذا فيما إذا كان العالم مِن أهل السُّنَّة أو كانت أصوله سليمة، ولكن زلت قدمه في باب أو في مسألة أو حتىٰ في مسائل، شريطة أن لا تكثر بحيث تكون دالّة علىٰ فساد في الأصل.

الأخرىٰ وعلىٰ رأسها «ذم التأويل» الذي رد فيه علىٰ أهل التأويل والتفويض، وأثبت فيه مذهب أهل السنة من الإيمان بما جاء في الكتاب والسنة من إثبات أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنًىٰ، فكل ما ورد عنه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مما قد يحتمل معنًىٰ باطلًا فإنه يجب رده إلىٰ المحكم من كلامه في سائر تصانيفه.

فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: «نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معنىٰ».

قلنا الجواب علىٰ ذلك[1]: أن المعنىٰ الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه هو المعنىٰ الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلىٰ معانٍ تخالفه.

ويدل علىٰ ما ذكرنا أنه نفىٰ المعنىٰ، ونفىٰ الكيفية؛ ليتضمن كلامه الرد علىٰ كلتا الطائفتين المبتدعتين: طائفة المعطلة وطائفة المشبهة.

---

(١) من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

ويدل عليه -أيضًا- ما قاله المؤلف[1] في قول محمد بن الحسن: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلىٰ المغرب علىٰ الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ، في صفة الرب -عز وجل- من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه»[2]. اهـ.

قال المؤلف[3]: «أراد به تفسير الجهمية المعطلة»، الذين ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات».

٢- يقول الحافظ بن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٣٤٥)

وأما قوله: **يضحك الله**، فمعناه: «يرحم عبده عند ذاك ويتلقاه بالروح والراحة والرحمة والرأفة...» اهـ.

---

(١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، «الفتاوىٰ» (٥/ ٥٠).

(٢) من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمن -رَحِمَهُ اللهُ- في «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص ٣٠)، وبنحو ما قاله الإمام أحمد قال الحافظ الذهبي -رحمهما الله- كما في «السير» (٨/ ١٠٥) وجوابنا أعلاه هو جوابنا هناك، والله الهادي.

(٣) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية، «الفتاوىٰ» (٥/ ٥٠).

والجواب عن هذا من وجهين:

أولا: إن الذي يتتبع كتب الحافظ ابن عبد البر وتصانيفه، وينظر فيما أورده من مباحث ومسائل عقدية، يعلم -بالقطع واليقين- أنه سلفيٌّ في منهج تلقيه واستدلاله، ودونك البيان من خلال تأصيلاته وتقريراته.

يقول -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «التمهيد» (٧/ ١٤٥):

«أهل السنة مجمعون علىٰ الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون في صفة محصورة وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئًا منها علىٰ الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحقّ فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنّة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله».اهـ.

ويقول (٧/ ١٤٣):

«وأما قوله ﷺ في هذا الحديث ينزل -تبارك وتعالىٰ- إلىٰ سماء الدنيا فقد أكثر الناس التنازع فيه والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيفون». اهـ.

ويقول -رحمه الله- في «الاستذكار» (٢٣/ ١٦٧):

وأما قوله في هذا الحديث للجارية أين الله فعلىٰ ذلك جماعة أهل السنة وهم أهل الحديث ورواته المتفقهون فيه وسائر نقلته كلهم يقول ما قال الله -تعالىٰ- في كتابه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وأن الله -عزّ وجلَّ- في السماء، وعلمه في كل مكان، وهو ظاهر القرآن في قوله -عزّ وجلَّ-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [المُلك:١٦]، وبقوله -عزّ وجلَّ-: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠] وقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٍ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ

خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٍ﴾[المعارج:٤]، ومثل هذا كثير... ومخالفونا ينسبونا في ذلك إلىٰ التشبيه والله المستعان ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب». اهـ.

ثانيًا: جرت عادة السلف والأئمة من أهل السنة حين تقرير الحقّ، أو حين التصنيف والتأليف أن يذكروا تفسير اللفظ بلازمه، أو بأثره، أو ببعض مدلولاته.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ١٩٩):

«عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها أو لازم من لوازمها، أو الغاية المقصودة فيها أو مثالًا ينبه السامع علىٰ نظيره، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله».اهـ.

ويقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما في «الفتاوىٰ» (٦/ ٣٩٠-٣٩١):

«فإن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض «صفات

المفسر» من الأسماء أو بعض أنواعه؛ ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمىٰ، بل قد يكونان متلازمين، ولا دخول لبقية الأنواع فيه.

وهذا قد قررناه غير مرة في القواعد المتقدمة، ومن تدبره علم أن أكثر أقوال السلف في التفسير متفقة غير مختلفة.

مثال ذلك قول بعضهم في «**الصراط المستقيم**» أنه الإسلام.

وقولٌ آخر: أَنَّهُ القرآن.

وقول آخر: إنه السنة والجماعة.

وقول آخر: إنه طريق العبودية.

فهذه كلها صفات له متلازمة لا متباينة؛ وتسميته بهذه الأسماء بمنزلة تسمية القرآن والرسول بأسمائه، بل بمنزلة أسماء الله الحسنىٰ.

ومثال «الثاني» قوله -تعالىٰ-: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر:٣٢]، فذكر منهم صنفًا من

الأصناف والعبد يعم الجميع.

فالظالم لنفسه المخل ببعض الواجب والمقتصد القائم به، والسابق المتقرب بالنوافل بعد الفرائض.

وكل من الناس يدخل في هذا بحسب طريقه في التفسير والترجمة بيان النوع والجنس؛ ليقرب الفهم على المخاطب، كما لو قال الأعجمي: ما الخبز؟ فقيل له: هذا وأشير إلى الرّغيف. فالغرض الجنس لا هذا الشخص.

فهكذا تفسير كثير من السلف وهو من جنس التعليم.

فقول من قال: ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[النور:٣٥] هادي أهل السماوات والأرض كلام صحيح فإن من معاني كونه نور السماوات والأرض أن يكون هاديًا لهم؛ أما إنهم نفوا ما سوى ذلك فهذا غير معلوم» اهـ.

قلت: وتفسير الحافظ أبي عمر ابن عبد البر لصفة الضحك بالرحمة هو من هذا الباب سواء بسواء، فإن من آثار ضحك الرب لعبده ولوازمه أن يرحمه، ويرضى عنه، وهذا مع ثبوت

أصل صفة الضحك[1].. والله الهادي إلىٰ سواء السَّبيل.

□ فرع: ما يشترط -تنزُّلًا- لمن يقول بالتأويل أو المجاز في الصفات:

١- إقامة القرينة المعتبرة الصارفة عن الحقيقة إلىٰ المجاز أو التأويل إذ مدعي الحقيقة معه الأصل، والمخالف لهذا مطالبٌ بالبيِّنة والدليل، و قد تقرر في الأصول أن البينة علىٰ المدِّعِي، فلْيُعلم.

٢- أن تجيز لغة العرب استعمال اللفظ للمعنىٰ الذي ادُّعِيَ فيه المجازُ أو التَّأويل.

٣- أن يكون السياق محتملًا ومتسقًا مع المعنىٰ الذِي ادُّعِي فيه المجاز أو التّأويل.

٤- إقامة الدليل علىٰ إرادة المعنىٰ المجازي أو المؤول، والتدليل علىٰ نفي ما عداه من الحقيقة والظاهر.

---

(١) وانظر ما كتبه عدنان عبد القادر في رسالته «براءة السلف مما نُسِبَ إليهم من انحراف في الاعتقاد» (ص ١٣ وما بعدها).

□ القاعدة السادسة

طريقة القرآن في تقرير الحق ومحاجة الخصوم هي أحسن الطرق وأقومها وأبينَها

لا يخفىٰ علىٰ كل من آمن بالله ربًّا ومعبودًا وبمحمد ﷺ نبيًا ورسولًا أن طريقة القرآن في بيان الحق ورد حجج الخصوم هي الطريقة الأحسن والأقوم، فقد جاءت الرسل عليهم السلام بغاية الحجة، وبأقوم الدلائل والبراهين وعليه، فإنه لن تكون حجة أبلغ علىٰ الله من حجج الأنبياء عليهم السلام التي بلّغوها عن الله -تعالىٰ- إلىٰ خلقه ولا أهدىٰ لهم إن قبلوها.

وقد تضمن كتاب الله -جلّ وعلا- من الشرائع والأحكام، والحجج والدلائل، والبيّنات ما يبهر العقول ويحيّرها، بل ويعقل شاردها، فإنه -جلّ وعلا- قد بيّن في كتابه في كثيرٍ من مواطن النقض والرد علىٰ المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهدٍ بألفاظ سهلةٍ قليلةٍ تحتوي علىٰ معانٍ كثيرة فجمع فيه من بيان علم الشرائع والحجج، والتنبيه علىٰ طُرق الحجج العقلية، والرد علىٰ الخصوم ببراهين قوية، وأدلة بيّنة، سهلة الألفاظ،

ظـاهرة المقاصـد، رام المتحـذلقون أن ينـصبوا أدلـة مثلهـا فمـا استطاعوا، بل اعترفوا بعجزهم وضعفهم[1].

ومن هذه الآيات العظيمات، والدلائل البينات، والحجج الواضحات قوله -تعالىٰ-: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾[يس:٨١]، وقوله -سبحانه-: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[يس:٧٨-٧٩].

وقوله -سبحانه-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[الأنبياء:٢٢]، وكقول ابراهيم -عليه وعلىٰ نبيِّنا الصَّلاة والسَّلام- في محاجة قومه: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ . أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ . فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ . ٱلَّذِى

(١) وقد أقر كثير من المتكلمين بأنه لا يمكن أن يزاد علىٰ الحجج الـواردة في القرآن حيث قال الفخر الرازي: «بل أقرّ الكـلّ بأنـه لا يمكـن أن يـزاد في تقريـر الـدلائل علـىٰ مـا ورد في القـرآن» اهــ. «تـرجيح أسـاليب القـرآن علـىٰ أسـاليب اليونان» (ص ٢٠) لابن الوزير اليماني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ. وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ. وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾[الشعراء:٧٥- ٨١].

فاستدل ابراهيم علىٰ ربِّه في محاججة قومه لإثبات قدرته -سبحانه- وتدبيره.

وكقول موسىٰ في سؤال فرعون: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ. قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ. قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ. قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾[طه:٤٩- ٥٢].

ولمّا قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ قال موسىٰ عليه السلام: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[الشعراء:٢٤].

وقال موسىٰ عليه السلام في آية أخرىٰ: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[الشعراء:٢٨].

فلم يزد موسىٰ عليه السلام في الجواب عن مسألة فرعون غير ما أنبأهُ الله به في الكتاب.

وكذلك نبيُّنا ﷺ لمّا سألهُ قومهُ: من يعبدُنا؟ فأنزل الله -جلّ

وعلا- عليه: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾[الإسراء: ٥١].

وقال -جلَّ شأنُهُ-: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ . وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس:٧٧- ٧٨]، فقال -سبحانه- لنبيِّهِ: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ . الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[يس:٧٩- ٨٠]، فلم يكلف الله نبيه ﷺ من الحجة والجواب غير ما قاله في الكتاب.

وقد روىٰ أحمد في «مسنده» (٥/ ١٣٣- ١٣٤) والترمذي في «سننه»(٥/ ٤٢١) برقم (٣٣٦٥) والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٥٤٠) -وغيرهم-، بأسانيد يعضد بعضها بعضًا[1]، من

(١) قال الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- في «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٨٠): حسن لغيره دون قوله «والصمد الذي لم يولد»، وانظر «ظلال الجنة» (ص ٢٧٦) برقم (٦٦٣)، و«الضعيفة» (١١/ ٣٥٠) تحت الحديث رقم (٢٥٠٦)، وقال: وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف، لكن لحديثه شواهد تقويه. اهـ.

حديث أبي بن كعب أن المشركين قالوا: يا محمد، انسب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص:١- ٤] (١).

والمُرادُ مِن إيرادِ هذه القاعدة ظاهرٌ، فالاستدلال بالوحيَيْن في تقرير المسائل فيه الغُنية والكفاية والرَّشاد والهداية، وأمّا المنطق وما إليه؛ فلا يَهدِي ضالًّا، ولا يُرشِدُ حائرًا.

ورحِمَ اللهُ شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّة حينَ قال في وَصْفِ المنطِق: «...وإنّما هو حقيقةٌ عُرفيَّة فيمَن يتكلَّم في الدِّين بغيرِ طريقةِ المُرسَلين»(٢).

فمن اعتصم بالكتاب والسنة في تلقيه واستدلاله ومحاجته فقد كُفِيَ وهُدِيَ، وانتظم في سبيلِ مَن سَلَكَ الطريق القويم السوي.

---

(١) جُلّ ما أوردته في هذه القاعدة السادسة استفدته من كتاب ابن الوزير اليماني -رحمه الله- «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص ١٧- ١٩) مع اختصارٍ وتهذيبٍ وإضافاتٍ وزياداتٍ.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦١).

▫ القاعدة السابعة

العقل وحدوده في الغيبيات

يُخطئ من يدعي ويقول: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم، بل مذهب السلف: هو الأسلم والأعلم والأحكم، حيث إن السلامة لا تتأتىٰ إلا بالعلم والحكمة، وتلك المقولة الفاسدة إنما مؤداها نسبة الجهل لمذهب السلف، وأنه مذهب ساذج لا يقوم علىٰ التبصر في الأمور والمعاني والغوص في النصوص والدلائل بينما مذهب الخلف من المتكلمين -عند أصحاب تلك المقولة- هو المذهب المتين الذي غاص في النصوص وسبر غورها، وعرف حقائقها ومعانيها، وليت شعري كيف يكون المخالفون أعلم بالله من خير القرون!!

يقول الإمام الشوكاني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابه «التحف في مذهاب السلف» (ص٤١): «... ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية أن تمنىٰ محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم دين العجائز، وقالوا: هنيئًا للعامة.

فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهنِّئَ من ظفر بها للجُهَّال ويتمنىٰ أنه في عدادهم، وممن يدين بدينهم، ويمشي علىٰ طريقهم فإن هذا ينادي بأعلىٰ صوتٍ، ويدل بأوضح دلالة علىٰ أن هذه الأعلمية التي ادعوها، الجهل خيرٌ منها بكثير، فيا لله العجب من علم يكون الجهل البسيط أعلىٰ رتبةً منه وأفضل مقدارًا بالنسبة إليه، وهل سمع السامعون مثل هذه الغريبة، أو نقل الناقلون ما يماثلها أو يشابهها؟!..» اهـ

فأي علمٍ وأي حكمةٍ في مذهب قد أعلن حُذَّاقه رجوعهم عنه قبل موتهم، وتبرأهم مما كانوا عليه[1]..

والمقصود هو بيان خطأ من ركن إلىٰ فهمِه وإدراكِه، مُستنيرًا بعقلِه ومنطقِه المُجرَّد عن هداية الكتاب والسُّنَّة وذمّ المُعارِض لهما بالفلسفات العقلية المزعومة.

ولذلك؛ فقد تقرّر أنّ وظيفة العقل في الشريعة هي الفهم

---

(١) انظر «الفتاوىٰ» (٤/ ٧٢-٧٤) و«الصفات الإلهية» (ص ١٥٧-١٧١) للشيخ محمد أمان الجامي -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

والتدبر والتسليم لمراد الله ومراد رسوله ﷺ،قال الله–جَلَّ وعلا–: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[محمد:٢٤]، وهذا يحثنا –لزومًا– علىٰ الحديث عن مجالات العقل ومساحاته.

إن جمهور الخلق يعلم ويقر أن العوالم قسمان أو نوعان:

١– عالم الشهادة: وهو هذا العالم الذي نعيش فيه، وندرك حقائقه بحواسنا، وقد حث الشرع الإنسان أن يتأمل بعقله ويجول بفكره في هذا العالم المشاهد، حتىٰ يرىٰ عظيم قدرة الصانع –سبحانه–، مما يكون معينًا له علىٰ الترقي في مراتب الإيمان ومنازله، كما قال –جلَّ وعلا–: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ . ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[آل عمران: ١٩٠–١٩١].

وكقوله –سبحانه–: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ . وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ . وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ .وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية:١٧–٢٠].

وكقوله -جلَّ في عالي سماه-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[الرعد:٣].

إلىٰ غير ذلك من الآيات، والتي تحث العقل علىٰ التفكر في هذا الكون والتأمل فيه، فهذا هو مجال العقل ومدركه الذي يملك أدوات التعامل معه وهي الحواس، فما سُقناه من آيات تحث العقل وتحفزه علىٰ التفكر والتدبر، للترقي في منازل الإيمان، تتسع دائرتُها لتشمل الكون كله من أفلاكٍ وحيوانات ونباتات وجمادات، إذ ليس في الكون ما هو غريب علىٰ العقل فهمه وإدراكه.

فموقف السلف من العقل مؤسس علىٰ إدراك كامل بطاقته ولكن في عالمه ومجاله، وهو عالم الشهادة، لأن مُتَعلقه وروافده هي الحواس، فمن فقدها أو شيئًا منها فإنه لن يدرك شيئًا إلا علىٰ جهة التخيل.

٢- عالم الغيب: وهو ذلك العالم العلوي الذي غاب عنك

إدراكه والعلم بحقائقه وكيفياته، وعدم التفريق في مطلب الشرع من العقل بين عالم الشهادة وعالم الغيب، هو المزلق الخطير الذي أوقع المتكلمين فيما وقعوا فيه من التناقض تارة، والاضطراب تارة، والشك والحيرة تارة أخرىٰ، فهؤلاء قد أطلقوا للعقل العنان، فلم يعرفوا له حدودًا أو غايات ينتهي إليها أو يقف عندها.

بينما تجد أن منهج القرآن والسُّنَّة وما عليه أهل الإجماع يقرر ويحدد للعقل مجالاته وحدوده وهو عالم الشهادة وعالم المحسوسات دون عالم الغيب الذي انقطعت بينه وبين العقل الروافد والسبل إلا من خلال خبر المعصوم، فمنهج السلف قائمٌ في هذا الباب علىٰ توظيف العقل فيما خُلِق له من التفكر والتدبر في عالم الشهادة، والذي هو مسرحه ومجاله.

وأما في عالم الغيب فهو متعلمٌ يأخذ العلم ويتلقاه بالتسليم من مصادره من الكتاب والسنة، فالعقل يملك أدوات البحث والتعرف علىٰ عالم الشهادة، ولكنه في ذات الوقت يفقد جميع

الأدوات التي يتعرف بها علىٰ عالم الغيب إلا من مصدر واحدٍ كما ذكرنا وهو الوحي(١).

ومن المهم جدًا التنبيه عليه في هذا المقام هو أن السلف لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعيه البعض عقليات ويردون من أجلها ما صح من النقليات(٢) فيعارضون خبر المعصوم بما قام في العقل من وهم وظنون، فضلًا عما تتضمنه تلك الأدلة العقلية المزعومة

(١) مع وجوب العلم بأنّ مجال العقل قد يمتد في موارد، فيَصِل إلىٰ الغيبيَّات، وذلك في بعض أقيسة الغائب علىٰ الشاهد، فيقيس العقل ما يعلمه، ويراه علىٰ ما لا يعلم حقائقه ولا يراه؛ كمِثْل ما في الجنّة مِن الفواكه والحُور والنعيم، وما في النار مِن العذاب والنَّكال، وما في اليوم الآخر مِن العظائم والأهوال، ونحوها مما يجوز للعقل أن يتأمَّل فيه ويتدبَّر في معانيه.

(٢) استفدت كثيرًا في هذه القاعدة السابعة من كتاب «منهج السلف بين العقل والتقليد» للدكتور محمد الجليند -مع بعض الإضافات والتصرفات- وهو كتاب نافع في بابه.

وانظُر ما كتبه د.محمود الرضواني في كتابه «أصول العقيدة» (١/ ٣٦-وما بعدها) ففيه كلام لطيف.

من تناقضات، وما تؤدي إليه من منازعات، فليس للعقل حدٌّ يضبطه، فليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-[1]: «إن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي محصورة في نوع معين فإنه ما من أمة من الأمم إلا ولها عقليات يختصمون إليها ويختصمون بها، فللفرس عقليات، وللهند عقليات، وللمجوس عقليات، وللصابئة عقليات، وكل طائفة من هذه الطوائف ليسوا متفقين علىٰ العقليات، بل فيها من الاختلاف ما هو معروف عند المُعتَنِين» اهـ.



(١) «مختصر الصواعق» (١/ ٢٣٦).

▫ القاعدة الثامنة

المنقول الصَّحيح لا يُعارِضُهُ مَعقولٌ صَريح

مفاد هذه القاعدةُ: نَفْيُ التَّعارُض بينَ العَقل والنَّقل.

والمُرادُ بالعَقلِ الّذِي لا يُعارِضُ النَّقلَ الصَّحيحَ هو: العقلُ الصَّريحُ، وهو: ما كانت مُقدِّماتُهُ صحيحةً، وعلامتُهُ: مُتابعةُ ما جاءت به الرُّسُلُ عن الله -تعالىٰ-.

وما كان هذا سبيلُهُ فلا يُمكِنُ فيه التَّعارُضُ بينه وبينَ النّقلِ الصَّحيح؛ فإنّ العقلَ الصَّريحَ لا يُخالِفُ النَّقلَ الصّحيحَ قَطّ[1].

وأمّا النَّقل الصَّحيح؛ فالمُرادُ به: هو ما كان ثابِتًا أو مُنْتَفِيًا في نَفْسِ الأمر، لا بِحَسْبِ إدراكِ شخصٍ مُعيَّنٍ، وما كان ثابتًا أو مُنتفِيًا في نَفْسِ الأمرِ لا يجوزُ أنْ يُخبِرَ عنهُ الصَّادِقُ بنقيضِ ذلك[2].

---

(١) مع وُجوب العلم أنّ المُعارَضَة قد تَقَعُ أيضًا بين قطعيّ وظنِّيّ، وحينئذٍ يُقدَّمُ القطعيُّ مُطلَقًا، سواءً كان عقلًا أو نَقلًا.

أو بين ظَنِّيّ وظَنِّيّ، وهُنا يُقدَّمُ الأرجحُ مِنهُما.

(٢) «دَرْء تعارُض العقل والنقل» (٧/ ٤٠).

وبالتّالي لا يُمكِنُ التّعارُضُ بينهُما بوَجْهٍ مِن الوُجوهِ، وإنّما يَحصُلُ التّعارُضُ في غيرِ النَّقلِ الصّحيحِ والعقلِ الصَّريح.

ويُمكِنُ القولُ بأنّ تقديمَ العقل علىٰ النَّقل[1] عند التّعارُض باطِلٌ مِن وُجوهٍ:

١- إن أمور السمع التي يُقال إن العقل عارضها معلومةٌ بالاضطرار، ومن ذلك إثبات الصفات والمعاد، فإن هذه الأصول، مما عُلم بالضرورة أن الرسول ﷺ جاء بها، وما كان معلومًا بالاضطرار من دين الإسلام مع كثرة نصوصه ودلائله امتنع أن يُعارِضَهُ العقلُ فضلًا أن تكون دلالة العقل أقوم وأهدىٰ منه سبيلًا.

٢- إن تقديم العقل علىٰ النقل مناقض أشد المناقضة لما هو معلوم من أن مهمة الرسل عليهم السلام هي البيان والهدىٰ وإرشاد الخلق

---

(١) وتقديم العقل علىٰ النقل عند التعارُض هو مِن أصول البلايا التي ابتُلِي بها أهل الكلام المذموم[أ]، وهو ما يُعرَف «بالقانون الكُلّي» الّذي قرَّره الرّازي في كتابه: «أساس التقديس»، والذي ردّ عليه شيخ الإسلام فنقضَه عليه شُبهة شُبهة في كتابه «نقض أساس التأسيس» والمطبوع باسم «بيان تلبيس الجهمية».

....

(أ) وَصْفٌ لا قيد؛ فتنبَّه!

إلىٰ ما فيه خيرهم وصلاحهم، بأقوم العبارات وأفصحها وأبينها وأحكمها، فتقديم العقل علىٰ النقل مناقض لبيان الرسل وهو من قول المكذبين الرادين علىٰ الله ورسله أخبارهم وأحكامهم، وبيان هذا الأصل:

أ- أن معارضة أقوال الرسول ﷺ بأقوال غيره هو من فعل الكفار، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [غافر:٤] وقال: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا﴾[الكهف:٥٦].

ومعلومٌ أن كل من عارض القرآن، وأخبار الرسول ﷺ، وجادل في ذلك بعقله -مع وضوح النصوص وظهورها- أنه داخلٌ في ذلك وإن زعم عدم تقديمه كلامه علىٰ كلام الله ورسوله، بل إذا قال ما يوجب المرية والشك فيما دل عليه كلام الله وكلام رسوله فقد دخل في ذلك، فكيف بمن يزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدم علىٰ نصوص الكتاب والسنة.

ب- قد ذمّ الله -سبحانه- أهل الكفر لصدهم عن سبيل الله ولأنهم يبغونها عوجًا، قل الله -جلَّ وعلا-: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[آل عمران:٩٩].

ومعلومٌ أن سبيل الله هو ما بعث به رسله مما أخبر به وأمر به، فمن صدهم عن ذلك، وأخبر أن العقل يخالف ذلك ويناقضه، وأنه يجب تقديم العقل على ما أخبرت به الرسل فقد دخل في حزب الصادين عن سبيل الله، وانتظم في سلك من يبغونها عوجًا.

ج- إن الله -تعالىٰ- أرسل رسوله بالهدىٰ والبينات ليخرج الناس من الظلمات إلىٰ النور ودلائل هذا في القرآن كثيرة لا تُحصَىٰ، وقول هؤلاء مناقض لهذه الحقيقة مناقضة تامة، لأنهم يزعمون أن ما جاء به الرسول ﷺ من إثبات الصفات معارَضٌ بالعقول فيجب تأويله، ونتيجة قولهم أن النصوص ليس فيها الهدىٰ والنور والبيان الشافي.

د- أننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال

للرسول: «هذا القرآن الذي بلغته إلينا قد تضمن أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا فلو قبلنا جميع ما تقوله لكان هذا قدحًا في عقولنا التي علمنا بها صدقك أو قدحًا في معقولاتنا». لم يكن مثل هذا الرجل مؤمنًا بما جاء به الرسول ﷺ ولم يرضَ النبي ﷺ منه هذا، ولا شك أن هذا القانون الفاسد هو مِن جنس مقالة هذا الرجل، فحكمهما واحد.

هـ- إن معارضة الأنبياء بمثل هذه المقدمات العقلية الفاسدة هو من فعل الشياطين المعادين للأنبياء. قال -تعالىٰ-: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١١٢] وهذا منطبق علىٰ هؤلاء الذين ابتدعوا كلامًا محدثًا صدوا به عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

و- قد ذَكَرَ اللهُ في كتابه أنه ضمن الفلاح لمن اتبعه. قال -تعالىٰ-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢]، وقال -تعالىٰ-: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا

﴿يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

والآيات في ذلك كثيرة جدًا دالةٌ علىٰ ما جاء به القرآن وبيان الرسول ﷺ فيه الهداية التامة وأن من اتبعه وصدقه فقد اهتدىٰ إلىٰ الصراط المستقيم ومن أعرض عنه فقد ضل وغوىٰ، فكيف بمن قال بنقيض ما جاء به؟! ومعلوم أن للضلال تشابهًا في شيئين:

- الإعراض عما جاء به النبي ﷺ.

- معارضته بما يناقضه من المعقولات والتأويلات، وأهل الكلام لهم نصيب وافر من هذين[1].

---

(١) ذكر هذه الوجوه وغيرها شيخ الإسلام في «درء التعارض»، وقد نقلتها مع شيء من التهذيب والاختصار مما كتبه صاحب كتاب «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٨٣٧-٨٤٢). وانظرها في «مختصر الصواعق» (١/ ١٥٥ وما بعدها).

ولقائل أن يقول: إن العقل هو الذي دلَّ علىٰ صحة الشرع، فوجب تقديمه عند التعارض.

والجواب: بأننا نسلم بالمقدمة دون النتيجة، فالعقل هو الذي دلَّ علىٰ صحة الشرع ولكن أن يُقدم العقل علىٰ الشرع عند التعارض فهذا من أفسد الفاسد، حيث من لوازمه إبطال العقل والنقل جميعًا وبيانه:

إن الذي أرشد إلىٰ صحة الشرع هو العقل، فالعقل -بهذا الاعتبار- دليلٌ، والشرع مدلول، فإذا قلنا ببطلان الدليل من جهة دلالته عاد البطلان علىٰ المدلول ولا بد، يوضحه: ما رواه مسلم في «صحيحه» (٣/ ٩٩ نووي) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتىٰ يتوضأ**»[١].

فلو قال قائل: صلاة المُحدث صحيحة[٢] لكان قوله هذا

---

(١) وهذا هو الدليل.

(٢) وهذا هو المدلول.

مبطلاً ناقضاً للدليل[1].

فالعقل وإن دل علىٰ صحة الشرع إلا أنه عاجزٌ تمام العجز عن الحكم علىٰ تفاصيل الشرائع، تعليلاً وتحليلاً أو فهماً وإدراكاً. فإذا ظهر في الشرعيات ما يصعب علىٰ العقل فهمه، فلا ينبغي للعقل أن يتهم الشرع أو يرده، ذلك أن علاقة العقل بالشرع هي علاقة تعلم وتلقٍ، «وكثيراً ما نجد في كتابات السلف ضرب الأمثلة التي توضح علاقة العقل مع الوحي فهي تشبه إلىٰ حد كبير موقف العامي الذي يعلم أن فلاناً هو المفتي وجاء إليه من يسأله عن هذا المفتي فدله عليه، وبين له أن العالم المفتي الذي يستفتيه الناس عند الحاجة، ثم وقع خلاف بين هذا الرجل العامي والمفتي، ترتب عليه أن العامي قال لسائله: يجب أن تسمع قولي، ولا تسمع قول المفتي، وحينئذٍ وقع المستفتي في حيرة؛ أيسمع كلام المفتي أم كلام الرجل العامي الذي دله علىٰ

(١) وهذا باعتبار القول لا باعتبار الحقيقة.

عنوان المفتي ؟! وحينئذٍ يجب علىٰ السائل المستفتي أن يقدم قول المفتي لا قول الرجل العامي. فإذا قال له الرجل العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، قال له السائل: أنت شهدت بأنه عالم مفت، وزكيته، ودللت عليه، فشهدت بوجوب تقليده والأخذ عنه دون تقليدك؛ وموافقتي لك في العلم بأنه مفت لا يستلزم بالضرورة أني أوافقك بالعلم بأعيان المسائل التي هي محل خلاف بينكما، وخطؤك في أعيان المسائل التي خالفت فيها المفتي لا يلزم منها خطؤك في أنك دللت عليه، وشهدت له، وزكيته، وفي علمك بأنه مفت.

هذا مع الفارق الكبير، فإن المفتي قد يجوز عليه الخطأ؛ أما الرسول فإنه معصوم، ولذلك وجب تقليده علىٰ كل من آمن به؛ سواء وافقه عقله أم خالفه. وكذلك الأمر بالنسبة لمن شهد له الناس بالطب ومهارته فيه، ثم جاء المريض وسأل العامي عن عنوان الطبيب الماهر؛ فدل العامي المريض علىٰ عنوان الطبيب

الحاذق؛ فذهب إليه المريض، فوصف له الطبيب العلاج المناسب لعلاج ما يشكو منه، ولما خرج المريض سأله الرجل العامي قائلاً: ماذا وصف لك الطبيب؟ فأخبره المريض بنوع العلاج، فقال له العامي: إن هذا العلاج غير صحيح، وينبغي أن تتركه، ولا تأخذ به، فقال له المريض: أنت لا تعرف شيئاً في مهنة الطب، أما الطبيب فهو أهل الاختصاص، فقال العامي: لا، بل يجب أن تسمع قولي؛ لأني قد دللتك علىٰ عنوان الطبيب، وأنا الذي زكيته لك، فيجب أن تأخذ بقولي في محل الخلاف؛ لأن عدم الأخذ بقولي يقدح في الأصل الذي عرفت به الطبيب.

وهنا يُقال للعامي: علمك بأنه طبيب ماهر لا يعني أبداً علمك بمهنة الطب.

وكذلك العقل لما دلنا علىٰ أن نبوة محمد ﷺ صحيحة، وأنه صادق فيما أخبر به عن ربه، كان ذلك صحيحاً منه لوضوح دلائل النبوة لكل ذي عقل، ومعرفة العقل بأن محمداً نبي بدلائله

الواضحة لا يعني أبداً أن العقل متخصص في علم النبوة، وأنه يعلم ما علمه النبي، لا؛ بل هنا يُقال للعقل: (ليس هذ بعشك.. فادرجي!!)[1].

ومما يحسن إيراده في هذا المقام -وبه نختم-، ما ذكره ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «طريق الهجرتين» (ص ٢٠٣) واصفاً حال أولئك العقلانيين، وليعذرني القارئ على طول النقل، لكنه كلام في غاية النفاسة، قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

فإذا ضاق عليهم المجال وغلبتم النصوص وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاء سواها ومجيئها على طريقة واحدة وتنوع الألفاظ الدالة على الحقيقة واحتفافها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد حقيقتها وما دلت عليه، قالوا: الواجب ردها وأن لا يشتغل بها! وإن أحسنوا العبارة والظن قالوا: الواجب تفويضها وأن نكِلَ

(١) «منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص٨٧-٨٨).

علمها إلىٰ الله من غير أن يحصل لنا بها هدىٰ أو علم أو معرفة بالله وأسمائه وصفاته، أو ننتفع بها في باب واحد من أبواب الإيمان بالله وما يوصف به وما ينزه عنه، بل نجري ألفاظها علىٰ ألستنا ولا نعتقد حقيقتها لمخالفتها للقواطع العقلية! فسموا أصولهم الفاسدة وشبههم الباطلة-التي هي كبيت العنكبوت وكما قال فيها القائل شعراً:

شُبَهٌ تهافت كالزجاج تخالها حقًا وكل كاسرٍ مكسور

قواطع عقلية، مع اختلافهم فيها وتناقضهم فيها ومناقضتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، فسموا كلام الله ورسوله (ظواهر سمعية) إزالة لحرمته من القلوب، ومنعًا للتعلق به والتمسك بحقيقته في باب الإيمان والمعرفة بالله وأسمائه وصفاته، فعبروا عن كلامهم بأنه (قواطع عقلية) فيظن الجاهل بحقيقته أنه إذا خالفه فقد خالف صريح المعقول، وخرج عن حد العقلاء، وخالف القاطع! وعبروا عن كلام الله ورسوله بأنه

(ظواهر) فلا جُناح علىٰ من صرفه عن ظاهره وكذب بحقيقته واعتقد بطلان الحقيقة، بل هذا عندهم هو الواجب.

وقد أشهد الله عباده الذين أوتو العلم والإيمان أن الأمر بعكس ما قالوه، وأن كلامه وكلام رسوله هو الشفاء والعصمة والنور الهادي والعلم المطابق لعلومه، وأنه هو المشتمل علىٰ القواطع العقلية السمعية والبراهين اليقينية، وأن كلام هؤلاء المتهوكين الحيارىٰ المتضمن خلاف ما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله هو الشبهات الفاسدة والخيالات الباطلة، وأنه كالسراب الذي يحسبه الظمآن ماء حتىٰ إذا جاءه لم يجده شيئاً، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع لحساب، وهؤلاء هم أهل العلم حقاً الذين شهد الله لهم به فقال: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ:٦]. ومن سواه من الصم البكم الذين قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [المُلك:١٠] وقال تعالىٰ:

﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد:١٩] وكان ما شهدوه من ذلك بالعقل والفطرة لا بمجرد الخبر، بل جاء إخبار الرب وإخبار رسوله مطابقاً لما في فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة فتضافر علىٰ إيمانهم به الشريعة المنزلة والفطرة المكملةوالعقل الصريح، فكانوا هم العقلاء حقاً وعقولهم هي المعيار، فمن خالفها فقد خالف صريح المعقول والقواطع العقلية.

ومن أراد معرفة هذا فليقرأ كتاب شيخنا وهو «بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح» فإنه كتاب لم يطرق العالم له نظير في بابه، فإنه هدم فيه قواعد أهل الباطل من أسها فخرَّت عليهم سقوفه من فوقهم، وشيد فيه قواعد أهل السنة والحديث وأحكمها ورفع أعلامها وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحق من العقل والنقل والفطرة والاعتبار فجاء كتاباً لا يستغني عنه من نصح نفسه من أهل العلم فجزاهُ الله عن أهل العلم

والإيمان أفضل الجزاء، وجزىٰ العلم والإيمان عنه كذلك. اهـ.

وختامًا أسألُ ربِّي -جلَّ في عُلاه- أن يجعلَنا حُرَّاسًا لحُدودِه، وأن يُثبِّتَنا علىٰ السُّنَّة حتّىٰ نَلقاه.

وصلَّىٰ اللهُ وسلَّم وباركَ علىٰ نبيِّنا محمدٍ وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمِين.

كتبها

أَبُو عَبْد الرَّحْمن

مُحَمَّدُ بنُ يُوسُف خَشَّان



الموضوعات والمحتويات

الموضـــــوع الصفحة

مقدمة... ٥

القاعدة الأولىٰ: الأصل في نصوص القرآن والسنة إجراؤها علىٰ ظاهرها ٩

القاعدة الثانية: الجهل بكيفية الصفات ليس جهلًا بأصل معناها اللغوي ٢٠

القاعدة الثالثة: اختلاف الصحابة في المسائل العقدية قليل و غير واقع إلا في دقيق المسائل وخفيها ٢٤

القاعدة الرابعة: بيان أسماء الرب وصفاته قد وقع في النصوص علىٰ أتم وجهٍ، وأحكمه وأكمله ٣٥

القاعدة الخامسة: المنهج السلفي قائمٌ علىٰ إثبات معاني أسماء الرب وصفاته وذمِّ التفويض والتأويل ٤٢

الموضـــوع **الصفحة**

القاعدة السادسة: طريقة القرآن في تقرير الحق ومحاجة الخصوم
هي أحسن الطرق وأقومها وأبيَنُها ٦٨
القاعدة السابعة: العقل وحدوده في الغيبيات........................ ٧٣
القاعدة الثامنة: المنقول الصَّحيح لا يُعارِضُهُ مَعقولٌ صَريح.......... ٨٠
الموضوعات والمحتويات ٩٥

